



التحول نحو المدفوعات الإلكترونية وعصرنة هيكل النظام المالي: دراسة تحليلية مقارنة لتجربتي

الجزائر والسعودية

The Transition Toward Electronic Payments and the Modernization of the Financial System : A Comparative Analytical Study of Algeria and Saudi Arabia
قريني ربحية ، ¹ Guerinia Rebhia ، rebhiaguerinia@gmail.com¹ أستاذ محاضر ب، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2026/04/16	تاريخ القبول: 2026/05/31	تاريخ النشر: 2026/06/02
ملخص		الكلمات المفتاحية
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول نحو المدفوعات الإلكترونية في عصرنة هيكل النظام المالي مع تسليط الضوء على الفجوة الرقمية بين الواقع الجزائري والنموذج السعودي الرائد في هذا المجال، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر حققت قفزة كمية في عدد البطاقات النقدية المتداولة حيث قاربت 21 مليون بطاقة في سنة 2025، وبالرغم من ذلك فهي لا تزال تواجه تحديا كبيرا في النضج الوظيفي، إذ تهيم ثقافة السحب النقدي بنسبة كبيرة على إجمالي العمليات المالية الإلكترونية، وفي المقابل نجحت المملكة العربية السعودية في تحويل الدفع الرقمي إلى قاعدة تتجاوز 90% من إجمالي المعاملات وقد أوصت الدراسة بضرورة الانتقال من التركيز على توفير الوسائط الإلكترونية إلى تعزيز بيئة القبول وتوسيع شبكة نقاط البيع وتفعيل الدور القانوني لتعزيز الشمول المالي		
تصنيف JEL: 033 ؛ G28 ؛ G21 ؛ E42		

Abstract	Keywords
This study aims to analyze the impact of the transition toward electronic payments on modernizing the structure of the financial system, while highlighting the digital gap between the Algerian reality and the leading Saudi model in this field. To achieve this objective, the study employed descriptive, analytical, and comparative methodologies. The findings reveal that Algeria has achieved a quantitative surge in the number of circulated payment cards, reaching nearly 21 million cards by 2025. Despite this, it still faces a significant challenge in functional maturity, as a "cash culture" continues to dominate the total volume of financial transactions. In contrast, the Kingdom of Saudi Arabia has successfully shifted toward a digital base, with digital payments exceeding 90% of total transactions. The study recommends a necessary shift in focus from merely providing electronic payment tools to enhancing the acceptance environment, expanding the Point of Sale (POS) network, and activating legal frameworks to bolster financial inclusion.	Electronic payments, financial system, Algeria, Saudi Arabia, financial inclusion.

JEL Classification Codes : E42 ; G21 ; G28 ; 033

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: rebhiaguerinia@gmail.com

1. مقدمة:

شهد النظام المالي العالمي في الألفية الثالثة تحولا جذريا بسبب الثورة الرقمية، حيث لم تعد المدفوعات مجرد وسيلة تقنية لتبادل الأموال، بل أصبحت استراتيجية محورية لإعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية والمستخدمين، وتعد المدفوعات الإلكترونية اليوم الركيزة الأساسية المعتمد عليها في عصرنة المنظومة المصرفية، وقاعدة أساسية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع بنية النظام المالي وتطويرها من خلال دمج الأفراد في المنظومة الرسمية وتحويلهم من مستخدمين نقد إلى عملاء لديهم سجلات مالية رقمية.

وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة هذه التحولات من خلال سلسلة من الإصلاحات التشريعية والهيكلية مثل قانون النقد والتجارة الإلكترونية 18-05 وقانون النقد والمصرف 23-09 الذي أحدث نقلة نوعية باستحداث "الدينار الرقمي الجزائري" وتنظيم نشاط "مزودي خدمات الدفع"، وبالرغم من النجاح الذي أحرزته هذه المنظومة في استقطاب الكتلة البشرية نحو استخدام الأدوات الرقمية، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بنسبة الاستخدام الفعلي لهذه الأدوات في عمليات الدفع مقابل السحب النقدي.

وفي المقابل قدمت المملكة العربية السعودية نموذجاً ريادياً ضمن "رؤية 2030"، حيث نجحت بالفعل في بناء بيئة دفع رقمية متكاملة تشمل أنظمة متطورة مثل نظام المدفوعات اللحظية "سريع" وشبكة "مدى".

إن المقارنة بين التجربة الجزائرية والسعودية تتيح لنا رصد الفجوة التقنية والوظيفية، وهذا مايقودنا للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تتضمن المتطلبات الجوهرية لضمان استدامة هذا التحول في الجزائر ونجاحه.

1.1 إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذا البحث حول تساؤل جوهري مفاده:

إلى أي مدى استطاعت الأطر التشريعية والتقنية في الجزائر مواكبة التحول نحو المدفوعات الإلكترونية مقارنة بالتجربة السعودية؟

2.1 أهمية الدراسة: تكسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على أحد أبرز التحولات

الاستراتيجية في المنظومة المالية المعاصرة، وهي عصرنة هيكل النظام المالي عبر المدفوعات الإلكترونية، خاصة وأنها جاءت في الوقت الحالي الذي يتسم بتوجه الدولة الجزائرية نحو الرقمنة الشاملة وتحديث البيئة القانونية، لا سيما بعد صدور قانون النقد والمصرف 23-09 الذي وضع الأسس التشغيلية للدينار الرقمي وعصرنة نظم الدفع

وتبرز القيمة المضافة لهذا البحث في قدرته على الربط بين التطور التشريعي والواقع الميداني من خلال تقديم قراءة تحليلية مقارنة مع النموذج السعودي، مما يتيح تشخيص الفجوة الوظيفية بين الانتشار الكمي لوسائل الدفع وبين مستوى الاستخدام الفعلي لها في المعاملات اليومية، وبذلك تقتصر أهمية هذا البحث في توفير مؤشرات إحصائية تساعد صناع القرار والمؤسسات المصرفية على رسم استراتيجيات فعالة لتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على السيولة الورقية وضمان الانتقال نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام

2.1 أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأصيل المفاهيم المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية وآثارها على النظام المالي
- رصد ومقارنة البيئة التنظيمية بين الجزائر والسعودية
- قياس الفجوة الرقمية بين الواقعين الجزائري والسعودي من خلال مؤشرات الانتشار الكمي للبطاقات والأداء النوعي لعمليات الدفع الإلكتروني

- تقديم مقترحات عملية لتفعيل دور البطاقة الإلكترونية كوسيلة دفع حقيقية بدلا من كونها مجرد أداة للسحب النقدي.

4.1 المنهج المتبع: للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على ثلاثة مناهج أساسية تتمثل في المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الإطار النظري للمدفوعات الإلكترونية وتحليل النصوص القانونية المنظمة لها في كل من الجزائر والسعودية، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن بين الدولتين محل الدراسة في مسار التحول الرقمي، وتحديد مكامل القوة في التجربة السعودية للاستفادة منها ، وأخيرا تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال عرض بيانات ومؤشرات رقمية من سنة 2023 إلى سنة 2025 والتي تم استخراجها من تقارير رسمية لتجمع النقد الآلي في الجزائر وبنك السعودية ساما

II. الإطار المفاهيمي للمدفوعات الإلكترونية وانعكاساتها على هيكلة النظام المالي:

يهدف هذا المحور الى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمدفوعات الإلكترونية وتحليل آثارها على النظام المالي بالإضافة الى الوقوف على المحددات والمتطلبات الجوهرية التي تضمن استدامة هذا التحول ونجاحه، وهو ما سيساعدنا على فهم التباين في تجارب الدول محل الدراسة في المحور الذي يليه.

1- مفهوم المدفوعات الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف للمدفوعات الإلكترونية نذكر منها ما يلي:

- تُعرّف المدفوعات الإلكترونية أو الرقمية بأنها تحويل للقيمة المالية من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز أو قناة رقمية، وتشمل التحويلات المصرفية، والنقود عبر الهاتف المحمول، ورموز الاستجابة السريعة، وبطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المسبقة الدفع، كما يمكن أن تكون جزئية الرقمنة أو أولية أو رقمية بالكامل بحسب درجة الاعتماد على النقد المادي. (Better Than Cash Alliance, Defining Digital Payments, 2023)
- كما يمكن تعريف المدفوعات الإلكترونية على أنها وسيلة الكترونية بقيمة نقدية مخزنة بشكل الكتروني في بطاقة مثلا أو ذاكرة كمبيوتر مع ضرورة المصادقة عليها كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، وذلك حتى تكون في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات الورقية، وهذا بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (عجال وسيلة، زياد امحمد، (2025)، ص447)
- ومن منظور المؤسسات المالية العربية، تم تعريف المدفوعات الإلكترونية في معجم المصطلحات المالية الرقمية التي أعدها صندوق النقد العربي على أنها شكل من أشكال الخدمات المالية الرقمية حيث تكون الخدمة المالية عبارة عن دفع، ويشمل ذلك المدفوعات التي يستخدم فيها كلا من الدافع أو المستفيد أداة رقمية، ولا تشمل المدفوعات الرقمية التي تجرى وتحصل نقدا (صندوق النقد العربي، 2021، ص162)،
- وعلى المستوى الوطني، نصّت المادة 69 من القانون رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أن أداة الدفع هي كل وسيلة تمكن أي شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة أو التقنية المستعملة، وهو ما يشمل وسائل الدفع الإلكترونية ضمن الأدوات القانونية المعترف بها (قانون 03-11، 2003، المادة 69)، كما عزز القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 تنظيم نشاط مقدمي خدمات الدفع وأخضعهم لرقابة بنك الجزائر، بما يكرس الإطار القانوني للمدفوعات الإلكترونية في الجزائر (قانون 23-09، 2023)

- كما جاء تعريف وسائل الدفع الإلكترونية في قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05 المؤرخ في ماي 2018 على أنها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قريب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا صياغة مفهوم شامل للمدفوعات الإلكترونية على أنها كل الأدوات والتقنيات الرقمية التي تسمح بتبادل القيم المالية بين المستخدمين بشكل فوري آمن عبر مجموعة من الوسائط الإلكترونية ، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات رقمية تساهم في تعزيز الشمول المالي.

2- آثار المدفوعات الإلكترونية على النظام المالي:

يعد التحول نحو المدفوعات الإلكترونية الركيزة الأساسية لعصرنة النظام المالي، حيث تعدى دورها كوسيلة تقنية لتبادل الأموال إلى استراتيجية لإعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية والمستخدمين، ويمكن حصر آثار المدفوعات الإلكترونية على المنظومة المالي في النقاط التالية:

- تعزيز الشمول المالي وتوسيع بنية النظام المالي: حيث تعمل المدفوعات الإلكترونية كقاعدة يتم الارتكاز عليها لتوسيع هيكل النظام المالي، وذلك باعتبار حساب المعاملات المدخل الأساسي لدمج الأفراد في المنظومة المالية ومنه يتم تحويلهم من مستخدمين نقد إلى عملاء لديهم ودائع وسجلات داخل النظام المالي يستفيدون من مختلف الخدمات من ادخار وائتمان وتأمين وغيرها من الخدمات المالية. (World Bank Group and Bank International Settlement , 2016, p2)

- رفع كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز الشفافية : تساهم المدفوعات الإلكترونية في تعزيز الشفافية المالية من خلال الأثر الرقمي للمستخدمين، حيث يسمح هذا النمط من المدفوعات ببناء سجل تعريف مالي رقمي لهم يمكن المؤسسات المصرفية من رفع كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية وامتلاك قدرة عالية في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين وهو ما يقلل من مخاطر التعثر التي كانت تحدث عند اعتماد البنوك على الضمانات المادية.. (World Bank Group and Bank International Settlement , 2016, p06).

- تحفيز المنافسة والابتكار : تعد المنافسة في سوق المدفوعات الإلكترونية الموجهة للأفراد محركاً أساسياً لتطوير النظام المالي، حيث تساهم في كسر الاحتكار وتسهيل دخول فاعلين جدد مثل شركات التكنولوجيا المالية، هذا الانفتاح سيؤثر حتماً على تحفيز الابتكار المالي من خلال تقديم منتجات جديدة وحلول رقمية مبتكرة تتناسب مع احتياجات كل الفئات من المستخدمين خاصة تلك الفئة التي لا تصلها الخدمات البنكية التقليدية وهذا ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة وبتكاليف أقل. (World Bank Group and Bank International Settlement , 2016, p19).

- تعزيز كفاءة السياسة النقدية وسرعة دوران النقود: تؤثر المدفوعات الإلكترونية بشكل مباشر على فعالية السياسة النقدية، حيث تساهم هذه الوسائل في تعزيز فعالية السياسة النقدية في التأثير على السوق من خلال تحسين شفافية المعاملات المالية، إذ تتيح للبنوك المركزية تتبع التدفقات النقدية بشكل أدق، مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، كما تساهم في تسريع انتقال أثر القرارات النقدية التي تتخذها البنوك المركزية إلى مختلف القطاعات، وخاصة المتعلقة بأسعار الفائدة ، كما تمنح المدفوعات الإلكترونية البنوك المركزية أدوات أدق للتحكم في التضخم وامتصاص الأزمات الاقتصادية لأن حركة الأموال تصبح رقمية وواضحة له مما يسهل مراقبتها وتوجيهها مقارنة بالاعتماد على الطرق التقليدية في مراقبة العملة الورقية، إلا أنه في الوقت نفسه قد تفرض المدفوعات الإلكترونية

بعض التحديات على السياسة النقدية، حيث أن تقليص الطلب على النقود الورقية قد يؤثر على قدرة البنوك المركزية في التحكم في المعروض النقدي باستخدام الأدوات التقليدية، كما أن ظهور وسائل دفع خارج النظام البنكي الرسمي قد يزيد من صعوبة ضبط الكتلة النقدية (Luo,S,Zhou,J,(2021))

3- متطلبات نجاح التحول نحو المدفوعات الإلكترونية:

إن الانتقال من بيئة المدفوعات المالية التقليدية إلى بيئة المدفوعات المالية الإلكترونية لا يعد مجرد خيار تقني عارض، بل هو عبارة عن مسار استراتيجي يتوقف نجاحه على مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن فعالية هذا التحول وقدرته على الصمود أمام التحديات، والتي سنقوم باستعراضها في النقاط التالية:

أ. **المرتكزات التنظيمية والبيئة التشريعية:** تعد البيئة القانونية حجر الزاوية لنجاح التحول نحو المدفوعات الإلكترونية، حيث يتطلب الأمر توفير مجموعة من المتطلبات المتمثلة في:

- سن التشريعات القانونية التي تزيل اللبس وتحفظ حقوق المتعاملين والبنك خاصة فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني كشرط أساسي للمعاملات
- إرساء قاعدة قانونية ملائمة للجهات القضائية لتحديد المسؤوليات والفصل في النزاعات الناتجة عن غياب المستندات المادية
- وضع آليات لمنح وسحب الاعتمادات المصرفية الإلكترونية في حالة التجاوزات لحماية الأفراد من الإعلانات الوهمية حول تقديم الخدمات المصرفية التي تطرحها البنوك غير المرخصة بالإضافة إلى منع عمليات غسل الأموال (مسعي سمير، 2021، ص 09)
- إحداث تغييرات جوهرية في البنية التحتية في الهيكل والمسار والفلسفة التنظيمية للبنوك ودمج الأنشطة التسويقية الإلكترونية ضمن استراتيجياتها التقليدية مع تحديث إجراءات العمل بما يتماشى والتطورات التكنولوجية (مسعي سمير، 2021، ص 08)

ب. **الجاهزية التقنية والتشغيل البيئي:** إن نجاح التحول الرقمي لا يكتمل إلا بتوفير بنية تحتية حديثة ومتطورة تضمن استمرارية الخدمة دون انقطاع من خلال:

- توفير بنية تحتية تقنية قوية ومقاييس حديثة تتماشى مع المعايير الدولية
- توفير الدعم المادي واللوجستي، فبالرغم من افتراضية الخدمات يجب توفير حوامل مادية كأقسام خاصة لخدمة شؤون العملاء الإلكترونية وتوفير شبكات توزيع تضمن تسليم المستندات الشخصية كالاعتمادات أو دفاتر الشيكات أو خطابات الضمان لكونها وثائق شخصية (مسعي سمير، ص 09)
- إدارة الأعطال التقنية لمواجهة مخاطر نقل البيانات وضمان جودة الإرسال وتقادي احتمال خسارة البيانات أو التأخير في وصولها
- التوفر والاستمرارية من خلال العمل على ضمان جاهزية خطوط الهواتف وثبات الأنظمة المصرفية على مدار الساعة (أعمر بن موسى، أحمد علماوي، 2020، ص 448).

ج. **تعزيز الثقة الرقمية وتأهيل الموارد البشرية:** يرتبط نجاح المدفوعات الإلكترونية بمدى شعور المستخدم بالأمان والخصوصية لبيانات وكفاءة الكوادر التي تديرها، وحتى تتحقق هذه الثقة فيجب توفر مايلي:

- تأمين السرية والخصوصية من خلال استخدام برمجيات متطورة للحفاظ على سرية بيانات العملاء الخاصة وتأمين عمليات الدفع من أي انتهاكات قد تواجهها من طرف لصوص الانترنت (مسعي سمير، 2021، ص 08)

- بناء منظومة حماية متكاملة تشمل الحماية التشغيلية لأنظمة البنك وحمايتها من التهديدات والاختراقات كالفيرسات والتطفل
- تنمية الكوادر البشرية بتهيئة العاملين وتطوير تدريبهم عبر بعثات تدريبية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة والاستعانة بخبراء في هذا المجال لإنشاء كوادر قادرة على التعامل مع خبايا الأعمال الإلكترونية
- تبني استراتيجية الرقابة التقييمية الحيادية، والتي تعتمد على استشارة خبرات خارجية لقيّم الأداء وضمان عدم وجود مؤشرات سلبية تؤثر على صورة الواجهة الرقمية للبنك
- الانتقال من التفكير النمطي الروتيني إلى التفكير الإبداعي لمواكبة تطورات الزبائن وتجديد الوسائل والبرامج بالنوعية والوقت التكنولوجي المطلوب
- نشر الثقافة الرقمية لدى الجمهور ومعالجة التحديات الثقافية والمعرفية التي تدفع الأفراد لاختيار أسلوب الكاش وهذا لتعزيز الإدراك والالتزام الأخلاقي في التعامل مع أدوات تكنولوجيا المعلومات (أعمر بن موسى، أحمد علماوي، 2020، 450).

III. الإطار التشريعي والبنية التحتية لأنظمة المدفوعات الإلكترونية : دراسة حالة مقارنة (الجزائر، السعودية)

بعد التطرق إلى الإطار النظري للمدفوعات الإلكترونية، يكتسي الجانب التطبيقي أهمية بالغة لفهم كيفية تجسيد هذه التحولات على أرض الواقع، وعليه سيتم من خلال هذا المحور رصد البنى التحتية والتشريعية لدولة الجزائر والمملكة العربية السعودية من أجل الوقوف على مدى جاهزية كل دولة في استيعاب هذه التحولات وتحقيق الشمول المالي

1- التحول الهيكلي للمدفوعات في المملكة العربية السعودية (رؤية 2030):

يمثل النموذج السعودي أحد أسرع النماذج العالمية في التحول النقدي الرقمي، حيث لم يكن هذا التحول وليد الصدفة بل جاء تنفيذا لأهداف استراتيجية واضحة ومجدولة زمنيا ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030

أ. الجانب التشريعي والرقابي:

- سياسة المصرفية المفتوحة (Open Banking) : أصدر البنك المركزي السعودي سياسة المصرفية المفتوحة في سنة 2021 لتصبح بذلك نقطة تحول جوهريّة في البيئة التشريعية للمملكة العربية السعودية، حيث تهدف هذه السياسة الى تمكين العملاء من مشاركة بياناتهم المالية بشكل آمن مع طرف ثالث (شركات FinTech) وبنوك أخرى، ويرتكز هذا الإطار التشريعي على بناء منظومة تقنية متكاملة تتيح تطوير خدمات مالية مبتكرة مثل إدارة الأموال الشخصية، تعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والمؤسسات، هذا التوجه التشريعي جاء بهدف دعم ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي للوصول الى اقتصاد رقمي متطور.

وقد اعتمدت المملكة في تطبيقها لهذه السياسة على مجموعة من المعايير التقنية (APIs) والقواعد الرقابية الصارمة لضمان حماية بيانات العملاء وخصوصيتهم

- البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox): وهي عبارة عن آلية تنظيمية أطلقها البنك المركزي السعودي SAMA في سنة 2018 بهدف دعم الابتكار في القطاع المالي خاصة في مجال التكنولوجيا المالية بحيث تم توفير بيئة حية يتمكن من خلالها المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية الناشئة من اختبار منتج أو خدمة

مالية مبتكرة في السوق مع العملاء الحقيقيين خلال فترة معينة مع الخضوع للرقابة وبشروط تنظيمية مرنة ومؤقتة، وهذه الاستراتيجية لها علاقة مباشرة برؤية المملكة 2030 الهدف منها تطوير القطاع المالي وجذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية وفتح المجال لتقديم خدمات مالية جديدة في السوق السعودي (البنك المركزي السعودي ساما، تاريخ الاطلاع: 13 أبريل 2026 الس: 15:30)

- **استراتيجية فنتك السعودية (FinTech Strategy):** تمثل "فنتك السعودية" أحد أبرز المبادرات الطموحة التي أطلقها البنك المركزي السعودي ساما بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أبريل 2018، وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة تحفيزية لإعادة صياغة ملامح التقنية المالية وتعظيم دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة انسجاماً مع مستهدفات رؤية 2030،

وتسعى هذه المبادرة إلى ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كرائد للابتكار عبر إرساء دعائم منظومة مالية متكاملة تتسم بالازدهار والمسؤولية، ويستند هذا التوجه إلى ثلاث ركائز عملياتية أساسية:

- تمكين البنية التحتية من خلال تهيئة المناخ التقني والتشريعي الضامن لنمو الخدمات المالية الرقمية
- الاستثمار في الرأسمال البشري عبر بناء كفاءات ومواهب متخصصة تلبي متطلبات دقيقة لقطاع (FinTech)
- دعم ريادة الأعمال عبر مرافقة المبتكرين وتوفير الدعم المؤسسي لشركات التقنية المالية في مختلف مراحل دورتها الحياتية

وبتمثل دور فنتك السعودية في نشر الوعي والتوجيه فيما يتعلق بقطاع التقنية المالية من خلال الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعية والتقارير بالإضافة إلى تنظيم الفعاليات لدعم تنمية مجتمع التقنية المالية والعمل على تطوير المبادرات التي تدعم وتشجع نمو صناعة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية (الموقع الرسمي ل فنتك السعودية ، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2026 الس: 23:02)

شكل رقم (01): أهداف الاستراتيجية بحلول 2030

أهداف الاستراتيجية بحلول 2030

2.12 مليار

حجم الاستثمار في
قطاع التقنية المالية

13.3 مليار

مساهمة قطاع التقنية
المالية في الناتج
المحلي الإجمالي

18 ألف

فرصة وظيفية في
قطاع التقنية المالية

525

شركة تقنية مالية
تعمل في المملكة

ب. الجانب التطبيقي والبنية التحتية:

لقد انعكست الأطر التشريعية التي وضعتها المملكة العربية السعودية على أرض الواقع متجسدة في مجموعة من النظم والابتكارات التقنية التي نقلت القطاع المالي الى مرحلة التنفيذ الفعلي ويبرز ذلك في المحاور الأساسية التالية:

- **نظام المدفوعات اللحظية (سريع-Sarie):** نظام المدفوعات الفورية "سريع" والذي تم الاعلان عن انطلاقه في 21 فيفري 2021 يعد القفزة النوعية الأبرز في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث أتاح إجراء الحوالات المالية بين البنوك بشكل فوري طوال اليوم وعلى مدار الاسبوع حيث تتجلى قيمته في تمكين العملاء من تنفيذ العمليات عبر المعرفات البديلة (رقم الجوال، البريد الإلكتروني أو الهوية) وقد الزم البنك المركزي كافة البنوك العاملة في المملكة بالتقيد بضوابط تقنية وتشغيلية محددة مع اعتماد سقف منخفض لرسوم التحويل والتي حددها بنصف ريال للعمليات التي لا تتجاوز 500 ريال وريال واحد فقط للعمليات التي تزيد عن ذلك. (البنك السعودي، إطلاق نظام المدفوعات الفورية سريع)
- **نظام المدفوعات الوطني "مدى" Mada :** تمثل "مدى" شبكة المدفوعات الوطنية والمحرك الأساسي للابتكار في منظومة المدفوعات في المملكة العربية السعودية، وتتجاوز وظيفتها كونها مجرد بطاقة دفع لتلعب دور نقطة اتصال تقنية مرنة تربط بين أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع ومواقع التجارة الإلكترونية وقواعد بيانات البنوك المحلية بكل مرونة وسرعة وأمان ، حيث ترتبط جميعها بنظام دفع مركزي يعمل بدوره على إعادة توجيه العمليات المالية المنفذة بواسطتها إلى الجهة المصدرة للبطاقة لاتمام عمليات الدفع خلال ثوان معدودة، وتتجلى قيمة "مدى" في تمكين حاملي البطاقات من الوصول المباشر لحساباتهم الجارية لتنفيذ عمليات الشراء والسحب والدفع الإلكتروني مع ضمان القبول واسع النطاق محليا وعالميا عبر الربط مع الشبكة الخليجية والشبكات الدولية ، وهو ما مكن قطاعات كثيرة من استبدال التعامل النقدي في العمليا اليومية عن طريق ربط حامل البطاقة بحسابه مباشرة، وبهذا ساهمت "مدى" في بناء بيئة دفع رقمية متكاملة تدعم نمو التجارة الإلكترونية وتدفع بعجلة التحول نحو مجتمع غير نقدي تحقيقا لأهداف رؤية 2030("عن مدى"، و"مدى كنقطة اتصال")
شكل رقم (02):أرقام عن "مدى" لسنة 2023:



- **مشروع عابر (Aber):** يمثل مشروع "عابر" نقلة نوعية في مجال التحول الرقمي المالي، وهو مبادرة مشتركة بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات المركزي لاستخدام عملة رقمية مشتركة تستخدم في تسوية المدفوعات بين البنوك، خاصة في ما يخص التحويلات عبر الحدود، وقد تم الاستناد في المشروع على تقنية السجلات الموزعة (Blockchain) من خلال إنشاء شبكة تجريبية شاركت فيها مجموعة من البنوك التجارية تم من خلالها إصدار عملة رقمية تجريبية تم استخدامها في تنفيذ عمليات تحويل مالي حقيقية بين الطرفين، وقد أثبت المشروع من خلال

3 مراحل تجريبية نجاحه في تسوية المدفوعات العابرة للحدود بين البنوك التجارية في البلدين لحظيا، خفض التكاليف التشغيلية للمراسلات البنكية وتقليل المخاطر السيبرانية، إثبات جاهزية البنية التحتية السعودية لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية، وبهذه النتائج فقد وضع مشروع "عابر" حجر الأساس لمستقبل المدفوعات الإقليمية الموحدة. (تقرير مشروع عابر، البنك المركزي السعودي، البنك المركزي الإماراتي، 2020)

- المحفظة الإلكترونية STC: هي أحد المحافظ الرقمية السعودية التي تتمثل في تطبيق STC يتيح للمستخدمين إجراء المعاملات المالية بسهولة وأمان عبر هواتفهم من خلال تحميل التطبيق، وفي سنة 2021 وبموجب موافقة مجلس الوزراء تم تحويله من مجرد محفظة رقمية إلى بنك رقمي متكامل برأس مال قدره 2.5 مليار ريال ليصبح من أوائل البنوك الرقمية في المملكة، وتجسد هذه المنصة التي تعد الأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقاعدة مستخدمين تتجاوز 6 ملايين، ونعد جوهر مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد، وتتميز المنظومة التشغيلية للبنك بتقديم نوعين من التطبيقات للمستخدمين وهما:
- تطبيق متخصص للأفراد: يدعم الحوالات الدولية الفورية والمدفوعات الذكية عبر رمز (QR Code)
- تطبيق للتجار: لإدارة العمليات المالية للمتاجر وتسجيل مشتريات العملاء ومراجعة التقارير عن بعد، والدفع السريع والأمن ومتابعة المعاملات عن بعد

و تقدم STC Pay لمستخدميها بطاقات ائتمانية متنوعة من "فيزا" و"مدى" التي تسمح باستخدامها في العديد من المتاجر مع إمكانية اضافتها بشكل سهل وسريع على محفظة آبل كما تقدم مزايا الاسترداد النقدي (Cashback) مما يرسخ مكانة STC Pay كأول شركة تقنية مالية (FinTech) مرخصة من البنك المركزي السعودي "ساما" قادرة على ممارسة الأعمال المصرفية الرقمية بمعايير عالمية. (بنك STC Pay، سعوديبيديا،)

2- تجربة الجزائر في التحول نحو الدفع الإلكتروني وعصرنة المنظومة المالية:

سعت الجزائر كغيرها من الدول ومن خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية إلى وضع الأسس القانونية والتقنية لتحويل نظامها المالي نحو الرقمنة الشاملة ويمكن استعراض هذه التجربة كما يلي:

أ. الجانب التشريعي والتنظيمي:

يمثل الإطار التشريعي في الجزائر الضمان القانوني لحماية الأطراف المتعاملة في الفضاء الرقمي ومن أبرز معالمه في هذه المجال:

- القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية: جاء القانون رقم 18-05 المؤرخ في ماي 2018 ليضع الضوابط والشروط الأساسية التي تحكم العلاقة بين المورد الإلكتروني والمستهلك الإلكتروني، حيث جاء هذا القانون استجابة للتطورات التكنولوجية في مجال المعاملات التجارية، حيث ألزم هذا القانون ضرورة تسجيل النشاط في السجل الإلكتروني، مع إنشاء موقع إلكتروني خاص بالنشاط ستضاف بالجزائر بامتداد com.dz، كما نظم المعاملات الإلكترونية وذلك باشتراط توثيق المعاملات بعقد إلكتروني يتم إبرامه عن بعد بالإضافة إلى إلزام المورد بتقديم عرض تجاري يتضمن مختلف البيانات التفصيلية المتعلقة بالسلعة أو الخدمة ورقم التعريف الجبائي وشروط الدفع والتسليم، بالإضافة إلى ذلك يلتزم المورد بحفظ سجل المعاملات التجارية وإرساله إلكترونيا إلى المركز الوطني للسجل التجاري وهذا الإجراء هدفه محاربة التهرب الضريبي، ومن الالتزامات المفروضة على المورد الإلكتروني تحمل مسؤوليته المدنية أو الادارية أو حتى الجنائية عند المخالفة، وفي المقابل يلتزم المستهلك الإلكتروني بدفع الثمن واستلام المنتج بينما تستكمل باقي الالتزامات بالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني.

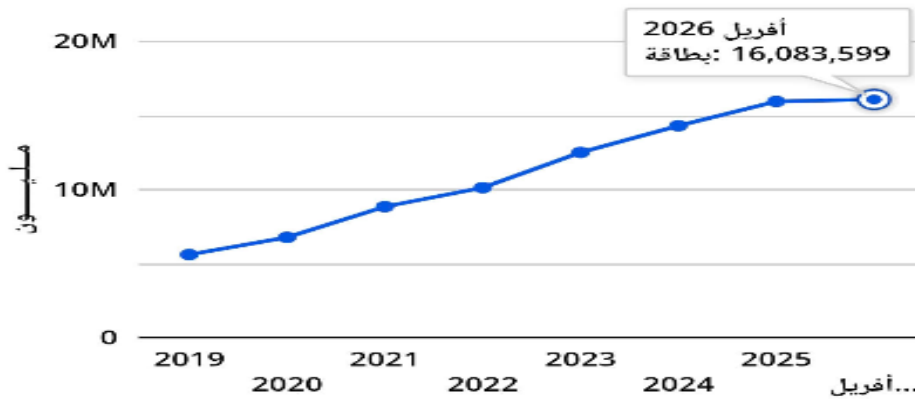
إن هذا القانون يبين سعي المشرع الجزائري إلى تعزيز الثقة في البيئة الرقمية رغم ما يسجل عليه من تأخر في التنفيذ الكامل لبعض أحكامه. (تبانى اسعيد، بقة عبد الحفيظ، 2020، ص-ص 93-104).

- **قانون النقد والمصرف 09-23:** يعد القانون رقم 09-23 المؤرخ في يونيو 2023 والمتضمن قانون النقد والمصرف إطارا تشريعيا شاملا يهدف إلى تطوير المنظومة المالية بما يتماشى مع التحولات الرقمية والاقتصادية الحديثة، حيث تم من خلاله استحداث "الدينار الرقمي الجزائري" كشكل جديد للعملة الوطنية يصدره ويسيره بنك الجزائر، معتبرا العملة الإلكترونية كوسيلة دفع قانونية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، ومن أجل تأطير هذا التحول فقد استحدث هذا القانون فئة جديدة من الفاعلين تحت إسم "مزودي خدمات الدفع" (PSP) الذين رخص لهم بتقديم خدمات الدفع إلى جانب البنوك وفق معايير احترازية ومحاسبية صارمة يحددها المجلس النقدي والمصرفي، كما أولى القانون أهمية قصوى لأمن نظم الدفع وسلاسل تبادل البيانات، حيث تم إنشاء "اللجنة الوطنية للدفع" كأداة مؤسساتية للسهر على تطوير وسائل الدفع الكتابية والإلكترونية ومراقبة معايير أمانها لضمان استقرار التعاملات الرقمية وحماية مستخدميها (القانون رقم 09-23، 2023).

ب. الجانب التطبيقي والأدوات التشغيلية:

- **البطاقة الذهبية (Edahabia):** يعد مشروع البطاقة الذهبية أحد أهم المبادرات الرقمية التي أطلقتها مؤسسة بريد الجزائر في إطار عصرنة النظام المالي، حيث تمثل هذه البطاقة وسيلة دفع إلكترونية مرتبطة بالحساب البريدي الجاري (CCP)، وهي بطاقة خصم مباشر (Debit Card) صممت وفق معايير الأمان الدولية (EMV) (يوروباد، ماستر كارد، فيزا) لضمان موثوقية التعاملات المالية وحماية بيانات المستخدمين عبر نظام الرقم السري PIN، تمكن هذه البطاقة المستخدمين من إجراء عمليات التحويل المالي والإطلاع اللحظي على الرصيد وكشوف العمليات، كما تمتد فعاليتها لتشمل الدفع عبر نهائيات البيع الإلكترونية في المساحات التجارية فضلا عن دورها في تنشيط التجارة الإلكترونية وسداد الفواتير والخدمات العمومية عبر الانترنت وتطبيقات الهاتف الجوال وهذا ما جعلها الأداة الأكثر شمولاً وتأثيراً في هيكل نظام المدفوعات الجزائري الحديث. (مريم بن شريف، منية خليفة، 2023، ص، ص 63، 64).

شكل رقم (03): تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية



المصدر: وزارة البريد والمواصلات متوفر على الرابط: mpt.gov.dz

- **الشبكة البنينة الوطنية (SATIM , CIB):** تعد شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) من الركائز الأساسية لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر حيث تتولى (SATIM) إدارة البنية التحتية للنظام النقدي الإلكتروني من خلال ربط مختلف البنوك ضمن شبكة موحدة تتيح تنفيذ المعاملات المالية بشكل آمن وسريع وتمثل بطاقة CIB وسيلة الدفع داخل هذه الشبكة، وتضم الشركة في عضويتها اليوم 19 عضوا يتوزعون على 7 بنوك عمومية مساهمة و 11 بنكا خاصا بالإضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر ومؤسسات تأمينية، وتتولى (SATIM) مهامها استراتيجية محورية تشمل إدارة وتطوير طرق الدفع الإلكتروني، وتخصيص بطاقات الدفع والإلتئمان بنوعها المحلي والدولي مع السهر على أتمتة الإجراءات ومكافحة الغش المالي، وقد حققت الشركة نموا مطردا في بنيتها التحتية حيث تشرف حاليا على شبكة تضم 1356 جهاز صراف آلي 51013 جهاز دفع إلكتروني إضافة إلى تأمين الدفع عبر الأنترنت لـ 508 موقعا تجاريا. (الموقع الرسمي لشركة (SATIM تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2026 الس: 20:07)
- **الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Payment):** لقد شهد الدفع الإلكتروني في الجزائر عبر الهاتف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وذلك بالاعتماد على نظام "DZ Mob Pay" الذي يعتمد على تقنية الاستجابة السريعة (QR Code) ، ومن أبرز التطبيقات التي يتم الاعتماد عليها في الدفع عبر الهاتف في الجزائر :

• تطبيق بريدي باي Baridipay:

في إطار استراتيجيتها لرقمنة الخدمات المالية أعلنت مؤسسة بريد الجزائر في 14 جوان 2025 خدمة BaridiPay، كوسيلة دفع إلكتروني عبر الهاتف المحمول بدون تلامس ودون الحاجة إلى استخدام النقود السائلة أو البطاقات البنكية، وتعتمد هذه الخدمة على تقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code، حيث يتمكن من خلالها المستخدمين من إجراء عمليات الدفع مباشرة من حساباتهم البريدية عبر تطبيق BaridiMob، وذلك من خلال قيام الزبون بمسح رمز QR Code المعروض لدى التاجر باستخدام تطبيق بريدي موب ليتم تأكيد عملية الدفع فورا وبشكل آمن تماما عبر رمز تأكيد يصل للزبون في رسالة نصية (SMS) وتهدف هذه الخدمة إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي والتقليل من الاعتماد على النقود التقليدية في الجزائر.

«Algérie poste lance Baridi Pay»

- **خدمة Wimpay-BNA:** جاءت هذه الخدمة التي أطلقها البنك الوطني الجزائري لتقديم حلولاً للدفع عبر الهاتف النقال عن بعد (بدون تلامس) في الجزائر، حيث يمكن استخدام هذه الخدمة عبر الهواتف الذكية أو اللوائح الرقمية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع بطريقة آمنة وفي أي مكان بما فيها خارج الجزائر، إذ يعتمد تشغيل هذه الخدمة على تقنية QR Code مما يسمح بإجراء عمليات الدفع والتحويلات الفورية بكل أمان، وبفضل ربطها بالمحول الوطني للهاتف النقال التابع لشركة ساتيم (Switch Mobile National) تضمن هذه الخدمة التشغيل البيني الكامل مع مختلف البنوك في الشبكة الوطنية، بالإضافة إلى أنه يمكن تحميل التطبيق بسهولة على "بلاي ستور" ومن شروط الاستفادة من هذه الخدمة هو حيازة المستخدم على حساب لدى البنك الوطني الجزائري ومن أهم مزايا هذه الخدمة باختصار :

- الدفع عبر رمز QR Code سواء داخل البنك نفسه أو بين البنوك المختلفة
- تحويلات مالية فورية بين المستخدمين

- إمكانية استرجاع مبالغ المدفوعات التي تمت
- الاطلاع على الرصيد وكشف العمليات لجميع المعاملات المنفذة (WIMPAY-BNA، موقع البنك الوطني الجزائري ، تاريخ الإطلاع: 05 أفريل 2026، السا: 18:08)

IV. قراءة تحليلية مقارنة لمؤشرات التحول الرقمي المالي في الجزائر، السعودية (2023-2025)

بعد استعراضنا للأسس النظرية والمفاهيمية لنظم الدفع الإلكتروني نخصص هذا المحور لرصد الواقع الإحصائي وتطور مؤشرات الأداء الرقمي في الجزائر مقارنة بنموذج رائد في المنطقة العربية ممثل في دولة السعودية، حيث يسعى هذا المحور إلى دراسة مقارنة لنمو مؤشرات التحول الرقمي بين هاتين الدولتين المدروسة خلال الفترة 2023-2025 من أجل تحليل الفجوات التقنية بينهما ومن ثم تحديد مكامن القوة والضعف في التجربة الجزائرية

1. تحليل مؤشرات الجاهزية والانتشار التقني:

تعتبر البنية التحتية المتطورة حجر الأساس في نجاح التحول الرقمي المالي، ومن خلال هذا العنصر سنقوم بقراءة إحصائية لتطور أهم وسائط الدفع المتمثلة في البطاقات البنكية ونقاط النفاذ والقبول الميدانية المتمثلة في أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة نهائي الدفع الإلكتروني (TPE) في الدولتين محل الدراسة وهو ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور مؤشرات البنية التحتية والجاهزية التقنية لنظم الدفع في الجزائر ، السعودية خلال الفترة (2023-2025):

الدولة	المؤشر	2023	2024	2025
الجزائر	عدد البطاقات (مليون)	19	19.8	21 (بالقريب)
	أجهزة ATM	3700	3942	4600 (بالقريب)
	أجهزة TPE	60000	68140	78300
السعودية	عدد البطاقات (مليون)	47.76	50.20	63.60
	أجهزة ATM	15954	15075	14674
	أجهزة TPE	1739070	1981111	2330051

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- تجمع النقد الآلي، إحصائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

- النشرة الإحصائية الشهرية (فبراير 2026)، البنك المركزي السعودي ساما.

تظهر بيانات الجدول السابق تباينا جوهريا في بنية الجاهزية الرقمية بين الدولتين، فبالنسبة للتجربة الجزائرية فقد حققت الجزائر قفزة كمية ملفتة في عدد البطاقات المتداولة (البطاقات الذهبية + CIB) حيث انتقلت من 19 مليون في سنة 2023 إلى ما يقارب 21 مليون في سنة 2025، وهو ما يعكس نجاحا في استقطاب الكتلة البشرية نحو المنظومة المصرفية الرقمية، وفي المقابل تجاوز هذا الرقم في دولة السعودية 63.60 مليون بطاقة، وعند ربط المقارنة بين الدولتين من حيث امتلاك عدد البطاقات وبين عدد السكان البالغين الذين يقدر عددهم بالتقريب 33 ،

26 مليون في الجزائر ، السعودية على التوالي، تبرز فروقات جوهرية في درجة النضج الرقمي بين الدولتين فبينما نجد أن دولة السعودية حققت معدلا يتجاوز بطاقتين لكل فرد، وهو ما يبين وصول هذه الدولة لمرحلة التعددية الرقمية فيما لا تزال الجزائر تسجل تقريبا 0.6 بطاقة لكل فرد بالغ ، ورغم أن هذا المعدل يعكس تغطية أكثر من نصف المجتمع البالغ بالبطاقات الإلكترونية بسبب انتشار البطاقة الذهبية إلا أنه يؤكد على أن الجزائر لا تزال في مرحلة توسيع قاعدة امتلاك البطاقات الإلكترونية.

نلاحظ من خلال الجدول كذلك تطور عدد أجهزة (ATM) و (TPE) في الجزائر خلال سنوات الدراسة، ولكن عند ربط عدد هذه الأجهزة بحجم البطاقات يبرز مدى الضغط العالي الذي تعاني منه الجزائر ، حيث نجد فجوة حادة في نصيب الفرد من نقاط الخدمة الخاصة بهذه الأجهزة مقارنة بالنموذج السعودي ، فبينما يمتلك قطاع البريد في الجزائر تقريبا 4600 جهاز (ATM) توفر السعودية ثلاثة أضعاف هذا العدد من الأجهزة (14674 جهاز) لقاعدة مستخدمين أقل بقليل من الجزائر، وتزداد هذه الفجوة عمقا في أجهزة (TPE) حيث لا يزال الرقم في الجزائر (78300 جهاز) يمثل أضعافا عند مقارنته بالفقرة المليونية في السعودية التي تجاوز فيها عدد هذه الأجهزة رقم 2330051 جهاز TPE، وهو ما يقودنا إلى قول أن النقص الأكبر بالنسبة للمنظومة المصرفية الجزائرية لا يكمن في زيادة اصدار البطاقات بقدر ما هي في حاجة إلى التوسع في البنية التحتية ل (ATM) و (TPE) لتفعيل الدور الحقيقي للبطاقات كوسيلة دفع مباشرة .

2. تقييم مؤشرات الأداء النوعي وكفاءة الاستخدام للمدفوعات الرقمية

بعد استعراضنا في العنصر السابق لواقع البنية التحتية والانتشار الكمي للوسائط النقدية في الدولتين محل الدراسة سنقوم في هذا العنصر بتتبع تطور عمليات الدفع عبر الإنترنت ونقاط البيع مع تركيزنا على مؤشر نسبة الدفع إلى السحب، حيث سنحاول رصد الفجوة الوظيفية بين التجربة الجزائرية مع النموذج المقارن من خلال الأرقام والاحصائيات الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تطور مؤشرات الأداء النوعي والوظيفي لنظم الدفع الإلكتروني في الجزائر والسعودية خلال الفترة: (2023-2025)

الدولة	المؤشر	2023	2024	2025
الجزائر	عدد عمليات الدفع الإلكتروني (مليون عملية)	19.30	25.16	35.12
	قيمة عمليات الدفع الإلكتروني (مليار دج)	63.79	96.50	174.27
	نسبة عمليات الدفع من إجمالي العمليات (%)	%9.96	%11.31	%13.76
السعودية	عدد عمليات الدفع الإلكتروني (مليون عملية)	9410	11263	133279
	قيمة عمليات الدفع	770.8	865.6	1032.3

الإلكتروني (مليار ريال)			
نسبة عمليات الدفع من إجمالي العمليات (%)	86.59%	88.50%	90.3%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- تجمع النقد الآلي، إحصائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر
- النشرة الإحصائية الشهرية (فبراير 2026)، البنك المركزي السعودي ساما.

-

تشير معطيات الجدول رقم 02 إلى أن المنظومة المصرفية الجزائرية قد دخلت مرحلة النمو المتسارع ، وهذا ما يبرزه الارتفاع في عدد العمليات من 19.30 مليون سنة 2023 إلى 35.12 مليون سنة 2025 وهي بهذه القفزة الكمية قد حققت نجاحا ملموسا كسر حاجز الامتناع الرقمي لدى المواطن الجزائري، ولكن هذا الرقم يعتبر ضئيلا جدا إذا ما تمت مقارنته مع ما حققته دولة السعودية التي تخطت حاجز المليار عملية (133279 مليون عملية) نتيجة شمولية الدفع الرقمي في كل مناحي الحياة في هذه الدولة،

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر شهدت ارتفاعا تدريجيا مما يدل على أن الثقة في النظام الرقمي قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك يظل الفارق شاسعا عند مقارنته بالنموذج السعودي التي حقق 1032.3 مليار ريال في سنة 2025 كقيمة معاملات دفع إلكتروني، وبالرغم من تطور نسبة الدفع الإلكتروني في من إجمالي العمليات إلى 13.76% في سنة 2025 في الجزائر، فإنها تعكس هيمنة ثقافة السحب النقدي حيث لا يزال المواطن يفضل استخدام البطاقة كوسيلة للوصول إلى السيولة الورقية، بالإضافة إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية في الجزائر ضمن الرقمنة الخدمية مثل دفع الفواتير والرسوم، شحن أرصدة الهواتف، شراء تذاكر طيران... إلخ ، وفي المقابل نجد أن هذه النسبة تنعكس تماما في النموذج السعودي بتجاوزها حاجز 90% حيث تحول الدفع في هذه الدولة إلى قاعدة تشغيلية تشمل كافة قطاعات تجار التجزئة والمشتريات اليومية.

إن هذه الفجوة الحقيقية في النضج الوظيفي بين الجزائر والسعودية تؤكد أن التحدي الراهن في الجزائر لم يعد يرتبط بالرغبة في الاستخدام بل في بيئة الاستخدام المتوفرة ومدى جاهزية التجار والمؤسسات الخاصة لتوفير نقاط البيع الميدانية وضرورة التوجه نحو تحفيز التجار بتعميم أجهزة الدفع والQR code لضمان تحويل الكتلة النقدية الرقمية من مجرد أرقام محاسبية إلى محرك حقيقي للدورة الاقتصادية بعيدا عن ضغوط التداول الورقي وهو ما يؤدي إلى التخلص من أزمة السيولة والطوابير أمام مراكز البريد وتخفيف العبء على البنك المركزي في طباعة وتوزيع الأوراق النقدية التي تتعرض للتلف والضياع.

V. الخاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة من خلال مقارنة التجربتين الجزائرية والسعودية إلى أن التحول نحو المدفوعات الإلكترونية ليس مجرد انتقال تقني بل هو سيرورة متكاملة تهدف إلى عصرنة هيكل النظام المالي وإعادة ضبط

توازناته، وبالرغم من البيئة التشريعية الحديثة في الجزائر والقفزة الكمية في أدوات الدفع فيها، إلا أن الفجوة مع السعودية لا تزال قائمة في بيئة الاستخدام لا في الرغبة في الاستخدام وهو ما يستدعي الانتقال من سياسة توفير الوسائط إلى سياسة تفعيل القبول الرقمي الشامل بين الجمهور

1. نتائج الدراسة:

من خلال تحليل المؤشرات الرقمية والمقارنة بين البيئة التشريعية للدولتين محل الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة وجود طفرة كمية في الجزائر بـ 21 مليون بطاقة لكنها لم تترجم إلى نضج وظيفي حيث تظل البطاقة أداة لسحب السيولة بنسبة كبيرة عكس دولة السعودية التي حولت هذه الطفرة إلى قاعدة للدفع اليومي بنسبة تجاوزت 90%
- كشفت المقارنة الاحصائية أن العائق الأكبر في الجزائر هو ضعف شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني مقارنة بالسعودية مما يجعلها بيئة قبول غير مشجعة للمستهلك رغم امتلاكه وسيلة دفع الكتروني (78 ألف جهاز في الجزائر مقابل أكثر من 2 مليون في السعودية))
- لقد تفوقت الجزائر مؤخرًا في استحداث إطار قانوني تجسد في القانون 09-23 الذي استحدث العملات الرقمية ومزودي خدمات الدفع، وهو ما يمهد لإعادة هيكلة عميقة للنظام المالي إذا تم تفعيله تقنيا
- كشفت الدراسة نموًا تدريجيًا في قيمة العمليات المالية الإلكترونية في الجزائر، هذا النمو وإن كان بطيئًا مقارنة بالسعودي إلا أنه يشير إلى تزايد الثقة لدى المستخدمين في هذا النوع من العمليات وجاهزية نفسية المواطن الجزائري نحو التحول الرقمي إذا توفرت لديه البيئة التحتية اللازمة
- أثبتت الدراسة أن سرعة التحول في السعودية تعود إلى فتح المجال لشركات "فنتك" ومزودي خدمات الدفع لتقديم حلول مبتكرة، بينما لا يزال النظام الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على البنوك التقليدية وبريد الجزائر مما يحد من سرعة الابتكار وتنوع الحلول

2. توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها سنقوم باقتراح جملة من التوصيات تتمثل في:
- ضرورة تفعيل القوانين التي تلزم التجار بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني (TPE) وتقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code كشرط لممارسة النشاط التجاري على غرار النموذج السعودي
- تفعيل مخرجات قانون 10-90 لتسريع بناء الدينار الرقمي الجزائري يساهم في تقليل تكلفة إدارة النقد الورقي وتعزيز الرقابة المالية
- تشجيع القطاع الخاص وشركات التقنية المالية على دخول سوق المدفوعات لكسر احتكار البنوك التقليدية وتوفير حلول دفع مبتكرة وسهلة
- تقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للتجار الذين تتم أغلب معاملاتهم عبر القنوات الرقمية، وذلك لتشجيعهم على التخلي عن التعامل النقدي أو الكاش
- ضمان الربط التقني الشامل بين بريد الجزائر والبنوك التجارية لسهولة انتقال الأموال رقمياً دون عوائق تقنية
- تنظيم مبادرات وطنية تعليمية تستهدف التجار والمستهلكين لتوضيح الأمان القانوني والتقني للمدفوعات الإلكترونية، مع التركيز على شرح المزايا التي قدمتها القوانين الجزائرية في الآونة الأخيرة لحماية حقوق أطراف عملية الدفع

VI. قائمة المراجع:

- عجال وسيلة، زياد امحمد، (2025)، دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 12)
- صندوق النقد العربي، 2021، دليل مصطلحات التقنيات المالية الحديثة، الإصدار الثاني.)
- World Bank Group and Bank International Settlement , 2016, Payment Aspects of Financial Inclusion.
- Luo,S,Zhou,J,(2021) The Impact of Electronic Money on Policy : Based on DSGE Model Simulation. Mathematics, on : <https://www.mdpi.com/2227-7390/9/20/2614>
- مسعي سمير، 2021، الصيرفة الإلكترونية، المزايا وشروط النجاح، ص 09)
- اعمر بن موسى، أحمد علماوي، 2020، الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح، ص 448
- بنك السعودية ساما، متوفر على الرابط: <https://www.sama.gov.sa>
- الموقع الرسمي ل فنتك السعودية ، على الرابط: <https://fintechsaudi.sa/ar-sa/Pages/Home.aspx>
- file:///C:/Users/LENOVO-PC/Downloads/SAMA_AR_2572_VER1.pdf البنك السعودي، إطلاق نظام المدفوعات الفورية سريع
- "عن مدى"، و"مدى كنقطة اتصال" متاح على الموقع: <https://www.mada.com.sa>
- تقرير مشروع عابر، البنك المركزي السعودي، البنك المركزي الإماراتي، 2020 متاح على الرابط: <https://www.centralbank.ae/media/d00jbba3/aber-report-2020-ar.pdf>
- بنك STC PayK، سعودبيديا، متاح على الرابط: <https://saudipedia.com>
- تبارني اسعيد، بقة عبد الحفيظ، ضوابط ممارسة التجارة الإلكترونية طبقا للقانون 18-05، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة بوضياف، المسيلة، سبتمبر 2020
- القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 15 يوليو 2023.
- مريم بن شريف، منية خليفة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق المستقبل -البطاقة الذهبية نموذجاً-، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 01، المجلد 18، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023
- الموقع الرسمي لشركة (SATIM)، على الرابط: www.satim.dz
- Algérie poste lance »Baridi Pay « : une nouvelle solution de paiement mobile par QR code ,14 ,june,2025, sur : <https://www.algerie360.com/algerie-poste-lance-baridi-pay-une-nouvelle-solution-paiement-mobile-par-qr-code/>
- WIMPAY-BNA، موقع البنك الوطني الجزائري متوفر على الرابط: <https://www.bna.dz/fr/particulier-wimpay-bna>
- تجمع النقد الآلي، إحصائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر، متاح على الموقع: www.giemonetique.dz
- النشرة الإحصائية الشهرية (فبراير 2026)، البنك المركزي السعودي ساما، متاح على الرابط (www.sama.gov.sa)
- (Better Than Cash Alliance, Defining Digital Payments, 2023)